

صيدا وكوسها فالغدية في مال الصبي انتهى وقد انفردت
عن وجوب به من الشهر والصيد في مال الصبي ذكر
ذكر يعقوب
قل للفقهاء اذا قيت محيا ما لقتلهم الصبي دون الولي
من ارض محظوظة او غير هذا عجيب هل له ان يتكلم
الجواب

لا يجزى من هذا في صبي قد حل في حرم كرم المستحل
وجزي على كجره صيدا ما به سواد الولي فله ان يجزي منه الولي
وحيث وجبت على الولي منها كالواجبة بفعله فان
اقضيت صوما او غيره وقيل اخذها او في مال الصبي
فان كانت مرتبة اخذت منه او غيره امسح الغدا
عنه بالمال ويصح من الصبي الصوم وكذبه ولو
طيبه او البسه الولي او غيره ولو حاجه الصبي لزمه
الغدية وحكم دم المتع والمقران حكم الغدية باركان
محظوظة والمحظوظ كالصبي الذي لا يميز له في جميع
ما ذكره قاله المؤلف **فصل اذا بلغ الصبي الصبي**

للجنس في النكاح نظر ان بلغ بعد خروج وقت
الوقوف او قبل خروجه وبعد مفارقة الوضوء وان
ولم يعد اليها بعد البلوغ قبل الفجر لم يجزى عنه
حجبة الاسلام وانه يقع في حال الوقوف او بعد عاده
فوقه في الوقت اجزاه عن حجبة الاسلام كما يجب
عليه اعاده السعي ان كان سعي عقب طواف القوم
قبل البلوغ ولا دم عليه على الصحيح اقضي نفع
العود

العود بعد المفارقة قال الاسوي ولو كان بعد الطواف
الا انه يعيد كالمسعى ليقع في حال الكمال ومنهما
الحلق كما هو ظاهر قال الشارح في النسخة ويؤخذ
من ذلك انه يجزى به عوده ولو بعد التحليل
وان جامع بعدهما وهو محقق فيعيد ما قبله
بعده وقوفه ليقع في حال الكمال وعليه فيظهر
انه لا يعود اجزاه لان هذا من تقايح الاحكام
الاول ويؤخذ بينه وبين تفصيلهم في سجد
السهويين ان يستلم سهما فيعود او عمدا
فلا بان تحصيل الحج الكامل صعب فسو حقه
باستدراكه ولو بعد الخروج منه بالتحليل
ما لم يساح ثمه وقد زاد في بيان ذلك في الرد
فقال فيها فان قلت ينافي ذلك قولهم في اثنائه
الحج لان من بلغ بعد التحليل لا يصدق عليه ان
بلغ اثنائه قلت ممنوع لان ما بقي عليه بعض
اعمال الحج يصدق عليه انه في اثنائه ويبي يدع
عدم صحة اعتماره قالوا لانه الى الان في الحج
لم يخرج منه وعليه هذا فلا فرق بين ان يحصل
منه جماع وان لا لان العود لا يوجب له وقوف
نسك مثله بل وقوف صفة له هي اجزاه عن
حجبة الاسلام والجماع بعد التحليل الاول لا ينافي
ذلك الا ترى انه لو عاد بعد التحليل الاول والجماع
اجزاه كما يصرح به كلامهم فاذا اجزاه العود بعد